



Ref/ 120 /21

Date: 26 /03/2021

The permanent Mission of the Republic of Iraq to the United Nations Office and other international Organizations in Geneva presents its compliments to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, and with reference to its letter dated on 10 February 2021 concerning "Effective promotion of the Declaration on the Rights of Persons Belonging to National or Ethnic, Religious and Linguistic Minorities", has the honour to attach herewith the contribution of the Government of the Republic of Iraq on the above mentioned subject.

The Permanent Mission of the Republic of Iraq avails itself of this opportunity to renew to the Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights, the assurances of highest consideration.

Geneva 26 March 2021



Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights



مساهمة جمهورية العراق بشأن التعزيز الفعال للإعلان المتعلق بحقوق الأشخاص المنتمين

الى اقلبيات قومية واثنية ودينية ولغوية

- 1- ان الاسلام دين الدولة الرسمي، الا أن الدستور العراقي ضمن كافة الحقوق الدينية لجميع الأفراد في حرية العقيدة والممارسة الدينية كالمسيحيين والاييزيديين والصابئة المندائيين، حيث تمارس جميع الاقلييات والطوائف الدينية في جمهورية العراق حقوقها المتعلقة بالزواج والطقوس المتبعة في ذلك ويحميها القانون كما يحصل الكثير من حالات الزواج بين ابناء الاقلييات القومية والطوائف الدينية في العراق.
- 2- أن القوانين العراقية تحمي حقوق جميع فئات الشعب العراقي دون استثناء او تمييز عند تطبيقها وتوفر حماية خاصة لحقوق الاقلييات ومنها التوجه الخاص بإزالة جميع الاثار السلبية الناتجة عن القرارات الجائرة للنظام المباد بحق الكورد الفيليين من ابناء الشعب العراقي من خلال احياء وتوثيق ذكرى جرائم الإبادة الجماعية ، وقد شكلت لجنة للنظر بإعادة حقوق الكورد الفيليين ومازالت أعمالها متواصلة.
- 3- نص الدستور العراقي على حرية الفكر والضمير والعقيدة وتكفل الدولة حرية العبادة وحماية اماكنها في المواد (41،43،42).
- 4- ان مشروع قانون حماية التنوع ومنع التمييز يؤكد ان العراق بلد متعدد القوميات والأديان والمذاهب والثقافات وتعزز مبادئ المواطنة المتساوية والتفاهم والتماسك الاجتماعي وبناء السلم الأهلي.
- 5- يتولى المجلس الروحاني الايزيدي الأعلى إدارة شؤون الايزيديين الدينية والدنيوية ويتفرع عنه مكتب (بابا شيخ المرجع الديني الأعلى للايزيدية) لإدارة شؤونهم الاجتماعية والدينية.
- 6- بلغ عدد الأماكن الدينية الايزيدية في محافظة نينوى سنجار / بعشيقه وبحزاني ومحافظة دهوك / الشيخان اشاريا (27 مزار). وعدد المؤسسات الدينية ودور العبادة التابعة لطائفة الصابئة المندائية (11 مندى). وعدد المؤسسات الدينية المسيحية المعترف بها رسميا (13) مكان ولكل طائفة ملحقات من كنائس وأديرة .





- 7- يعرض على مجلس النواب مشروع قانون تعديل قانون المحكمة الجنائية العراقية العليا رقم (10) لسنة 2005 لتمتد ولايتها الى جرائم الإبادة الجماعية وجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التي ارتكبتها تنظيم داعش في جمهورية العراق او خارجها.
- 8- تفعيل عمل فريق التحقيق الدولي المنشأ (يونيتاد) بموجب قرار مجلس الأمن رقم (2379) لسنة 2017، حيث ان الارهاب توجه في الكثير من اعماله نحو الأقليات الدينية وعملت الحكومة العراقية على حماية واعادة بناء دور العبادة بعد تحرير المناطق من سيطرة داعش.
- 9- ان حماية المجتمع والمواطنين وجميع الأفراد مسؤولية الدولة من خلال القوانين العقابية النافذة ضد مرتكبي هذه الجرائم و تسري القوانين بحماية حقوق الأقليات من خلال تبني البرامج والحملات الاعلامية، كذلك تنفيذ ما جاء بقراري مجلس الوزراء المرقمين (157) لسنة 2017 و (93) لسنة 2016 ، بخصوص إعادة تنصيب الموظفين المسيحيين العاملين في دوائر إقليم كردستان العراق، وكذلك تمديد مدة التنصيب، حيث تم إعدامها على دوائر وهيئات الوزارة لغرض اتخاذ الإجراءات اللازمة.
- 10- شكل مجلس القضاء الأعلى محاكم متخصصة في كل منطقة استثنائية وضع على عاتقها التحقيق في الجرائم ضد الأقليات اضافة الى محاكم التحقيق المختصة بمجال مكافحة الارهاب.
- 11- اعادة التأهيل النفسي للنساء والفتيات اللواتي تعرضن للانتهاكات والاعتداءات على يد عصابات داعش الإرهابية من خلال برامج تنفيذها الوزارات المعنية.
- 12- تم التأكيد على التمثيل السياسي والحكومي للأقليات حيث أن انتخابات مجلس النواب العراقي التي جرت في 12 /5/ 2018، بلغ عدد المقاعد الكلي (329) مقعد منها (9) مقاعد للأقليات و (25 %) من المقاعد للإناث.



- 13- تم تقديم المساعدة اللازمة للضحايا من النساء والفتيات اللاتي تحررن من قبضة تنظيم عصابات داعش الارهابية وحصول الأطفال الذين قيدهم هذا التنظيم الارهابي على المساعدة اللازمة لتعافيهم جسديا ونفسيا ولإعادة ادماجهم فقد تم شمول النساء الايزيديات البالغ عددهن (1529) من اللواتي تعرضن للعنف من قبل عصابات داعش الارهابية بقانون الحماية الاجتماعية رقم (11) لسنة 2014، كما تم شمول (88) امرأة من مكون الشبك الناجيات من بطش عصابات داعش الارهابي بالقانون.
- 14- أصدر مجلس الوزراء القرار المرقم (92) لسنة 2014 على اعتبار ما تعرضت له مكونات الشعب العراقي من الايزيديين والتركمان والمسيح والشبك والمكونات الأخرى على يد عصابات داعش الإرهابية جريمة إبادة جماعية.
- 15- شكل مجلس النواب لجنة من بين أعضائه لأعداد مقترح قانون تنظيم الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والعلمية لمختلف القوميات في 2011/9/24، تتولى اعداد مقترح قانون تنظيم الحقوق الادارية والسياسية والثقافية والتعليمية القوميات، وفق المادة (125) من الدستور وكذلك تقديم عدد من النواب بطلبات مماثلة لتقديم مشروع قانون ينظم حقوق المكون (الكلداني السرياني الاشوري والارمني) استنادا الى المادة المذكورة.
- 16- مازال مشروع قانون حماية حقوق الأقليات الدينية والاثنية في البرلمان كما صدر قانون رقم (5) لسنة 2015 في اقليم كردستان بشأن حقوق المكونات.
- 17- صادق السيد رئيس الجمهورية على قانون الناجيات من جرائم داعش الارهابي بما فيها الناجيات الايزيديات والمسيحيات والتركمانيات.
- 18- احيل تنظيم موضوع جنسية الأطفال الناجين الى قانون الجنسية وترك تنظيم الأمور الدينية للأيزيديات الى المرجعية الدينية.





19- بتاريخ 2021/3/5 زار الحبر الأعظم البابا فرنسيس العراق واستمرت زيارته ثلاثة أيام تم خلالها اللقاء بعدد من المرجعيات الدينية التي شملت اغلب الديانات في العراق والصلاة الموحدة في (اور) في محافظة ذي قار لتشمل جميع الديانات في العراق وعبرت عن الاخوة والترابط والتأخي بين مكونات الشعب العراقي.

